

ANNUAL MEETINGS
2026 | THAILAND
INTERNATIONAL MONETARY FUND
WORLD BANK GROUP

October 16, 2026

Address by **KRISTALINA GEORGIEVA**,
Chair of the Executive Board and
Managing Director of the International Monetary Fund,
to the Board of Governors of the Fund
at the Joint Annual Discussions

إعادة بناء هوامش الأمان
في وقت لا يحتمل الانتظار

كريستالينا غورغييفا
المدير العام
صندوق النقد الدولي

١٦ أكتوبر ٢٠٢٦

صباح الخير جميعا. اسمحوا لي أن أبدأ ببضع كلمات من الشكر والتقدير:

- إلى **أعضاء الصندوق**، الحاضرين هنا، والممثلين في مجلسنا التنفيذي الموقر في واشنطن. فخدمتكم هي جوهر رسالتنا.

- إلى **تايلند** على كرم الضيافة. معالي رئيس الوزراء أنوتين: ما أبلغها دلالة أن نقف اليوم أمام هذا المجسم الرائع للبارجة الملكية؛ فهو يذكرنا بأننا جميعا في قارب واحد.

- إلى الزملاء في **البنك الدولي** على شراكتهم معنا. عزيزي أجاي، وإن اختلفت المهام والسبل، فإن مؤسستينا تبحران معا صوب غاية مشتركة.

- إلى **المحافظ كارفالو**، رئيس مجلس محافظينا لهذا العام. فبلدكم، باراغواي، اجتمعت فيه من دلائل النضج ما يدفعني إلى الرغبة في التخلي عن وصف "الأسواق الصاعدة".

وأود كذلك أن أحيي زملائي، إدارة **الصندوق وموظفيه**، القادمين من ١٦١ بلدا عضوا (شكل رقم ١)، وقد جمعهم جميعا عهد واحد: خدمة الصالح العام العالمي. تفضلوا بالوقوف. كم أنا فخورة بكم وبتفانيكم وجهدكم الدؤوب.



مهمتي اليوم أن أقدم لمحة موجزة عن الاقتصاد العالمي، **الذي يؤدي الذكاء الاصطناعي دورا متزايدا في تشكيل ملامحه**، وأن أستعرض بإيجاز مساهماتنا في صندوق النقد الدولي.

وأستهل حديثي بقناعة راسخة: مهما بلغت تعرجات التاريخ، فإن **العالم يمضي قدما نحو الأفضل**. لكن النتائج الطيبة

ليست هبة، بل صنيع السعي والعمل. وبينما نسعى إلى هذه الغاية، علينا أن نغتنم الفرص التي نصنعها، وأن نحسن إدارة المخاطر، لما فيه الخير للجميع، أيا كانوا وأينما كانوا.

واليوم، تتقاذف قاربنا أمواج **التكنولوجيا والجيوسياسة**، فيما تثقله حمولة ضخمة من الدين العام، فتحد من قدرتنا على المناورة وتغيير المسار. وقد أثبت القارب قدرته على الصمود حتى الآن، لكن الحفاظ عليها يتطلب جهدا حثيثا.

وقد رافقتنا التكنولوجيا منذ فجر التاريخ، فما الجديد اليوم؟ الجديد هو **الوتيرة المذهلة** لهذا التغيير. فعلاوة على الذكاء الاصطناعي، بكل ما يثيره من انبهار ووجل، هناك أيضا الروبوتات المتقدمة، والحوسبة الكمية، والسحابة فائقة النطاق، والتكنولوجيا المالية، والقفزات الهائلة في مجال الطب.

أما على صعيد الجيوسياسة، **فإن مناخ انعدام الثقة** يدفع البلدان إلى إيلاء الاعتبارات الأمنية أهمية إلى جانب

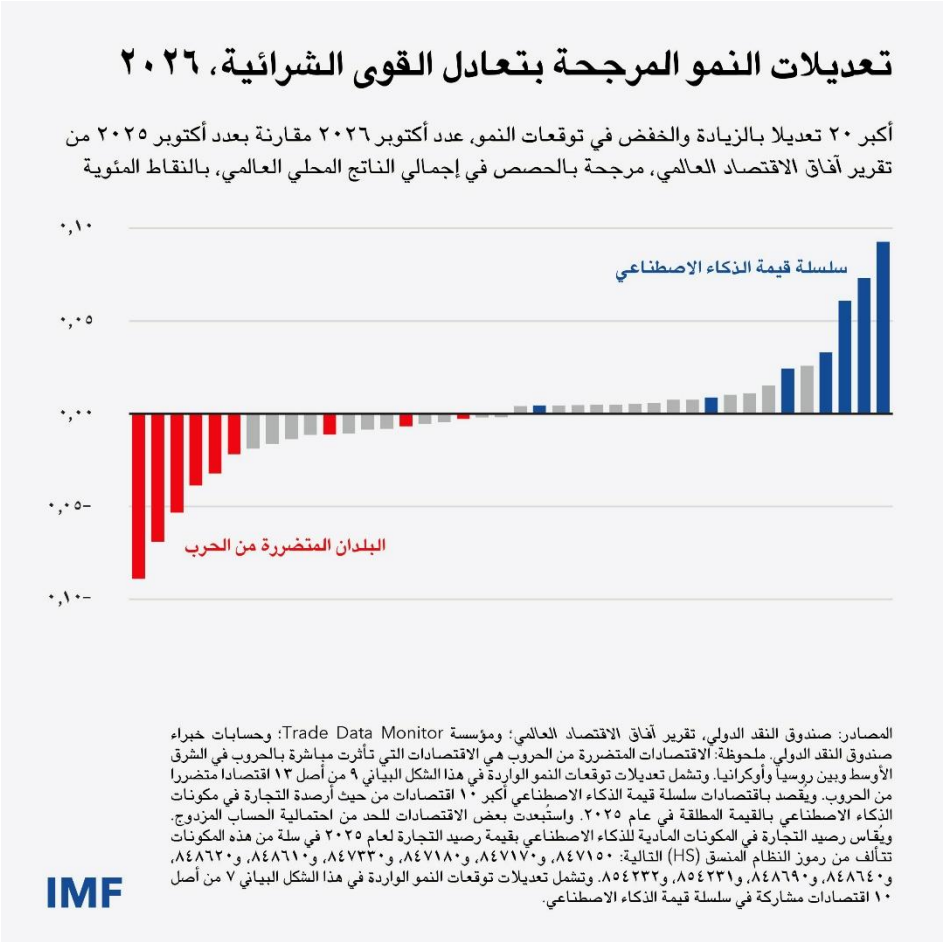
تركيزها التقليدي على الكفاءة الاقتصادية. وفي بعض أنحاء العالم، يشعل السخط على نظام التجارة العالمي فتيل الاضطرابات. ومن أوكرانيا إلى الخليج، يمتد نطاق الحروب والصراعات.

وفي خضم هذه التحولات الجارفة، يبعث **ثبات** الاقتصاد العالمي على الدهشة. ففي أكتوبر ٢٠٢٥، توقعنا نموا قدره ٣,١٪ هذا العام. وبعد عام كامل، لا تزال النسبة ٣,١٪. أما التجارة، فقد واصلت انسيابها، متخطية جميع العقبات.

وهذا الثبات محصلة شد وجذب بين **قوتين كبيرتين متضادتين**: صدمة في الطاقة مكبلة للنمو، وطفرة في الذكاء الاصطناعي محفزة له.

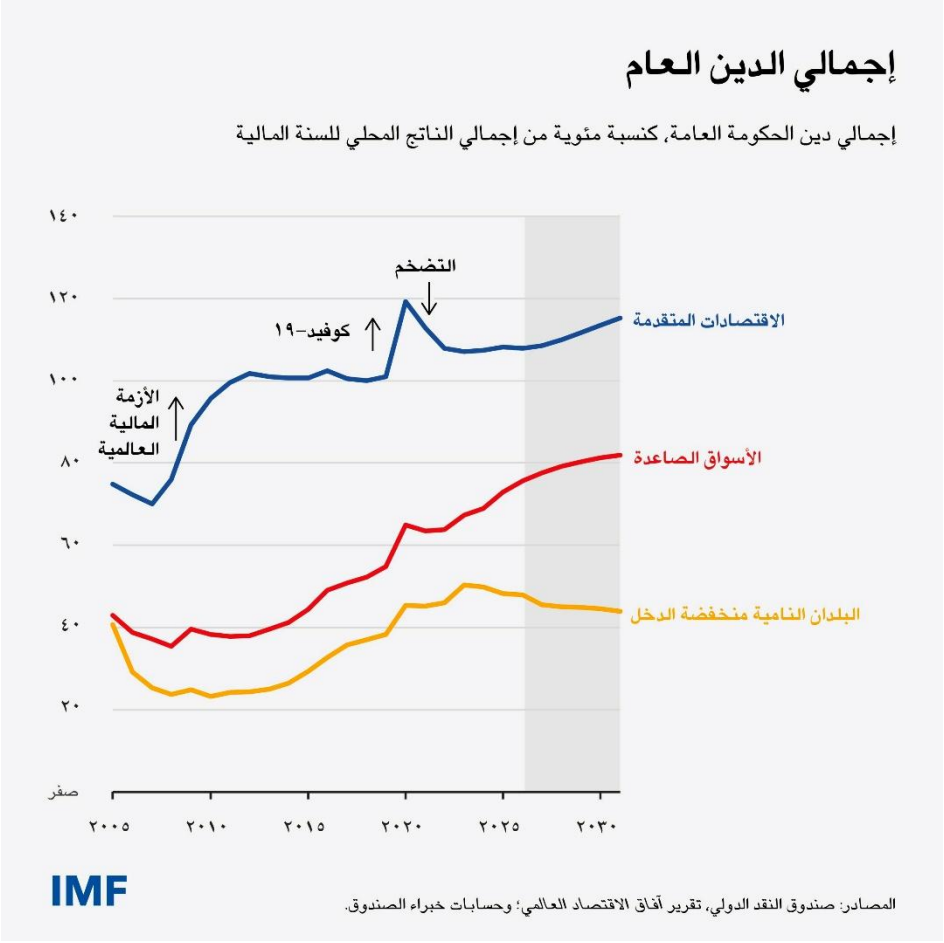
لكن الصورة **تتباين بوضوح** (شكل رقم ٢) حين نتعمق في التفاصيل. فقد شهدت الاقتصادات المتضررة من الحروب تراجعا كبيرا في توقعات النمو، في حين حظيت الاقتصادات المنخرطة في سلسلة قيمة الذكاء الاصطناعي،

ومنها الولايات المتحدة والصين والهند، وبلدان أخرى يقع معظمها في آسيا، بتوقعات أفضل.



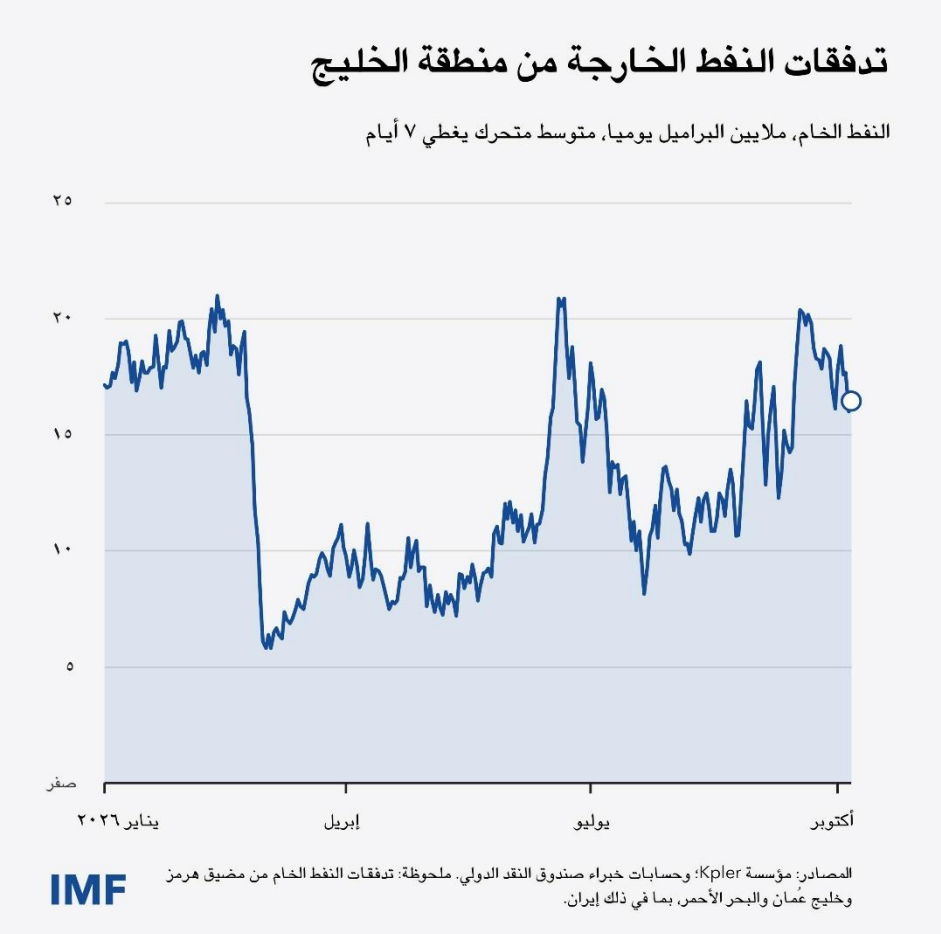
وترزح بلدان كثيرة تحت وطأة عبء ثقيل من الدين العام (شكل رقم ٣). والبلدان الغنية هي الأكثر إفراطا في الاستدانة، وإن كانت مستويات الدين تتزايد في الأسواق الصاعدة أيضا. ورغم تدني نسبة الدين العام إلى إجمالي

الناتج المحلي في البلدان منخفضة الدخل، فإنها تواجه عبئا كبيرا ومتزايدا من الفوائد. ومع تراجع المساعدات الرسمية، تستنزف هذه الأعباء الموارد المتاحة للإنفاق الإنمائي.



ولهذه التيارات المتعارضة **تداعيات جلية على الاقتصاد الكلي:**

- أولا، تدفع صدمة إمدادات الطاقة **التضخم صعودا والنمو هبوطا**. ولا تزال حركة الشحن (شكل رقم ٤) في دائرة الخطر، فيما تشتد تبعات نقص طاقة التكرير وإمدادات الغاز الطبيعي. ومع اقتراب الشتاء، يتعين على بلدان الشمال إعادة بناء احتياطياتها من الوقود.



- ثانيا، يحد ارتفاع الدين والعجز من **قدرة** البلدان **على امتصاص الصدمات**، وقد يولد ضغوطا تضخمية. والنمو يساعد بالطبع، ولكن لا يمكن لأي تحسن واقعي في النمو أن يكفي وحده لعكس تصاعد مسار الدين بالسرعة المطلوبة دون جهد على صعيد المالية العامة.

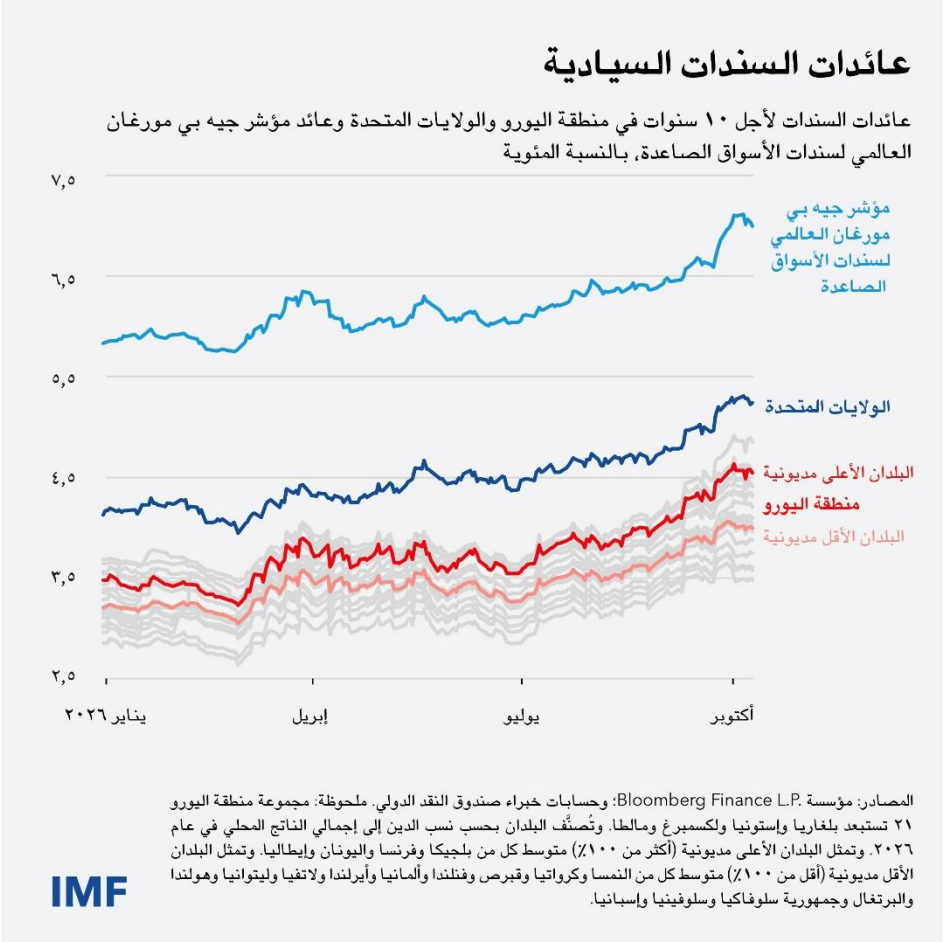
- ثالثا، صحيح أن الانتشار السريع للذكاء الاصطناعي يدفع **النمو صعودا**، لكنه يؤجج التضخم أيضا في الأجل القصير. فالذكاء الاصطناعي يولد احتياجات هائلة إلى البنية التحتية، تمول حصة متزايدة منها بالديون. ولا شك أن مكاسب الإنتاجية آتية، وأن المزيد منها في الطريق. ولكن يبقى السؤال: ما حجم هذه المكاسب، ومتى ستحقق؟

وإضافة إلى ذلك، تؤجج **ظاهرة النينيو الفائقة** هذا العام الضغوط التضخمية، بما تحدثه من ارتفاع في أسعار

الغذاء، يقع عبئه الأكبر على كاهل الفقراء، فضلا عن اضطرابات أخرى.

ونشهد إحدى نتائج هذه التطورات في **أسواق السندات التي تبعث إلينا برسالة واضحة**. فبعد أن سجلت ارتفاعا كبيرا هذا العام، بلغت مؤخرا عوائد السندات السيادية لأجل عشر سنوات في الولايات المتحدة وألمانيا واليابان أعلى مستوياتها منذ ٢٠٠٢ و٢٠٠٩ و١٩٩٦، على الترتيب.

ويؤدي **تصاعد أسعار الفائدة المرجعية** إلى ارتفاع العوائد في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة، بما فيها منطقة اليورو (شكل رقم ٥). وكما هو متوقع، فإن البلدان الأعلى مديونية تشهد الارتفاع الأكبر في مستويات العائد. والأهم أن ديناميكيات الأسواق لا تزال منتظمة.



وفي ظل تعدد العوامل الرافعة للتضخم، فيما لا تزال قفزة التضخم الأخيرة حاضرة في الأذهان، ينبغي أن يظل **استقرار الأسعار في صدارة أولويات** البنوك المركزية.

ونؤيد في صندوق النقد الدولي إجراءات التشديد الأخيرة واللهجة الحازمة الصادرة عن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان.

فرفع أسعار الفائدة اليوم خير من **التأخر في مواكبة التطورات** والاضطرار غدا إلى مضاعفة التشديد. ومع ذلك، فإن تشديد السياسة النقدية يرفع تكلفة التمويل الحكومي، وتتسارع وطأته مع ارتفاع حجم الدين العام قصير الأجل.

والخلاصة الحتمية هي أن الحفاظ على الاستقرار يتطلب **ضبط أوضاع المالية العامة** في معظم البلدان مرتفعة الدين. ويتعين على الحكومات وضع خطط مالية موثوقة على المدى المتوسط، تدعمها في بعض الحالات إجراءات استباقية.

وتكتسب دعوتنا إلى الانضباط المالي أهمية خاصة في الاقتصادات المتقدمة المؤثرة على النظام المالي التي تعاني من ارتفاع مستويات الدين والعجز، ليس لما يعود عليها من نفع في الداخل فحسب، بل لما يعود من نفع على البلدان الأخرى أيضا، نظرا لما قد تولده سياساتها من تداعيات على بقية العالم.

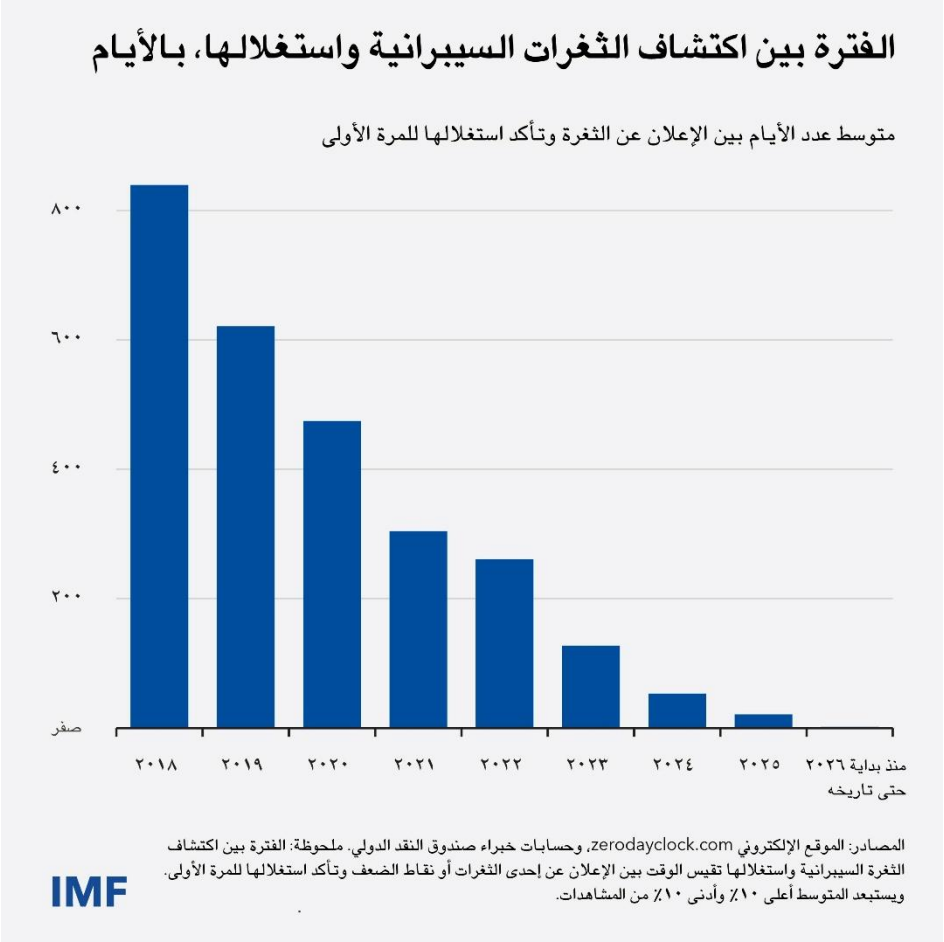
والضبط المالي صعب في كل مكان وزمان. وعلى صناع السياسات بيان ضرورته، وصياغة خطط للحد قدر الإمكان من كلفته على النمو مستقبلا، مع حماية الفئات الأكثر ضعفا، على أن يقترن الإصلاح المالي **بسياسات هيكلية** تعزز النمو الممكن.

وبالنظر إلى سرعة تطور الذكاء الاصطناعي، ينبغي أن تتصدر هذه السياسات الهيكلية خطوات تكفل **الجاهزية للذكاء الاصطناعي**، وإن اختلفت هذه المتطلبات من بلد إلى آخر، بحسب موقعه كمقدم للذكاء الاصطناعي أو مورد له أو مستخدم لتكنولوجياته.

وقد يكون الذكاء الاصطناعي البسيط، الذي يصل إلى المستخدمين عبر هواتفهم الذكية، أداة تتيح للجميع الانتفاع بثماره. وكما قال كاتب الخيال العلمي ويليام غيبسون: "المستقبل حاضر بالفعل، لكن نصيب الجميع منه ليس سواء". ومهمتنا أن **نجعل هذا المستقبل في متناول الجميع**.

وبالمثل، يتعين على جميع البلدان حماية نفسها من المخاطر الجسيمة الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، من بطالة الشباب وتآكل القاعدة الضريبية إلى عدم الاستقرار المالي. لكن لعل أعمقها **الخطر السيبراني**، بما يثيره من هواجس الاضطرابات المالية وتعطل البنية التحتية، بل وما هو أسوأ من ذلك.

ونشهد تصاعدا حادا في عدد الهجمات السيبرانية، فيما تتقلص سريعا المدة الفاصلة بين اكتشاف مواطن الضعف واستغلالها (شكل رقم ٦)، من أشهر إلى ساعات، وقريبا إلى دقائق. **والعالم في سباق** لتظل الغلبة دائما "للأخيار" على "الأشرار".



وفي نظام عالمي للذكاء الاصطناعي عابر للحدود، تظل قوة المنظومة بأسرها رهينة أضعف حلقاتها. ومن ثم، فإن تمكين الأجهزة الرقابية في جميع البلدان من العمل على تعزيز الصلابة السيبرانية يصبح ضرورة تقتضيها **المصلحة الجماعية.**

وفي هذه المجالات وغيرها، تقتضي المرحلة الراهنة **تعاونا دوليا عاجلا وعمليا**—وهو ما يقودني إلى الحديث عما نقوم به في صندوق النقد الدولي.

فمن خلال عملنا في مجال تنمية القدرات وبرنامج تقييم القطاع المالي، نساعد البلدان على **تعزيز نظمها المالية**، بما في ذلك للوقاية من تحديات الأمن السيبراني العالمية.

ونقدم سنويا نحو ٣٠٠ برنامج للمساعدة الفنية والتدريب في مجال الرقابة المالية، ونُجري نحو ١٥ تقييما في إطار برنامج تقييم القطاع المالي. وقد اختتمنا هذا العام **أحدث مراجعة** خمسية **للبرنامج** لضمان مواصلة العمل وفق أحدث المعايير والممارسات.

ويسرني أن أعلن اليوم أننا، وانطلاقا من الاعتبارات ذاتها، قد أتممنا أيضا **مراجعات شاملة** لعملنا في مجال الرقابة، وشروط الإقراض، ومنهجية تقييم القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل.

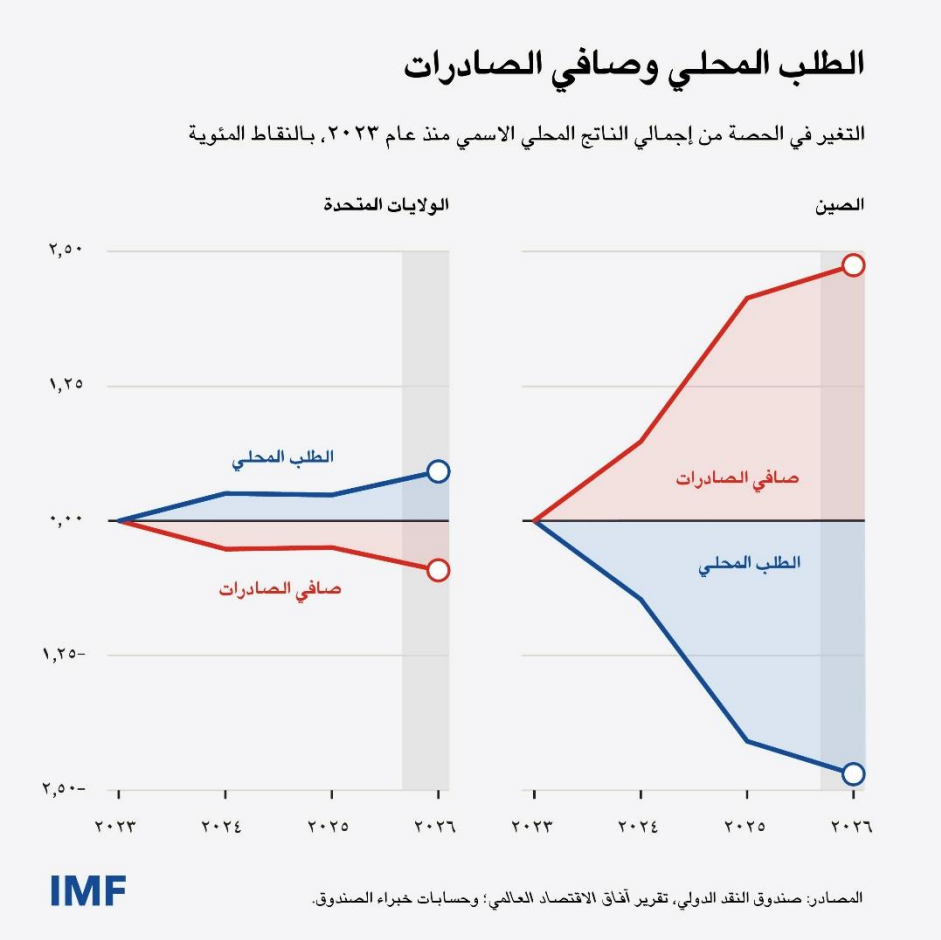
فالصندوق—صندوقكم—**ماض في عمله بلا كلل.**

وفي صميم عملنا في مجال الاقتصاد الكلي، نتصدى **للاختلالات المحلية والعالمية**، سواء اختلالات المالية العامة، كما ذكرت، أو الاختلالات بين مدخرات القطاع الخاص والاستثمار والتجارة، داخل البلدان وفيما بينها. ونواصل في هذا الصدد تعزيز منهجياتنا لتقييم هذه الاختلالات وتطوير المشورة المقدمة بشأنها.

ونحث أكبر بلداننا الأعضاء على التعامل مع هذا التحدي بمنتهى الجدية: فالولايات المتحدة بحاجة إلى زيادة الادخار، والصين بحاجة إلى زيادة الاستهلاك، وأوروبا بحاجة إلى زيادة الاستثمار. أما على **صعيد السياسات**، فلا يزال أمام الجميع **الكثير من العمل**: ضبط أوضاع المالية العامة في الولايات المتحدة، وتقليص تدخل الدولة في القرارات الاقتصادية وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي في الصين، وتعميق التكامل في الاتحاد الأوروبي.

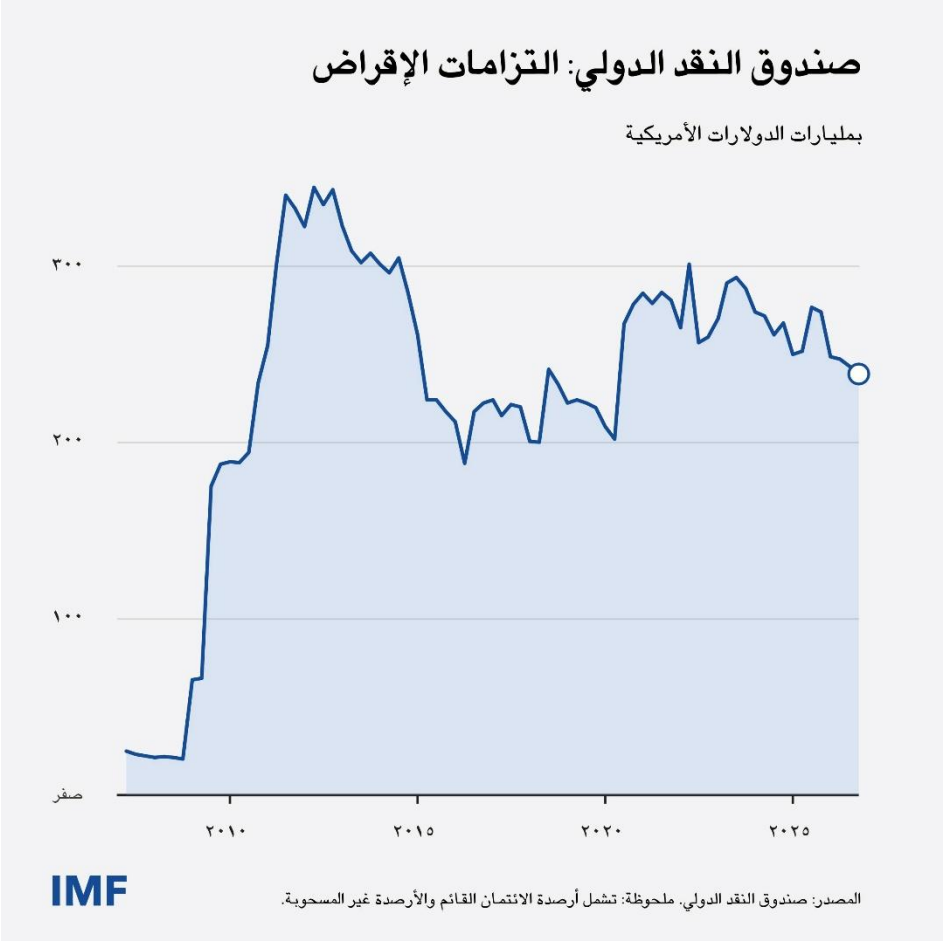
وعلى المدى القريب، تسير الاتجاهات في **غير مسارها المنشود** (شكل رقم ٧)، مع استمرار اعتماد الولايات المتحدة المفرط على الطلب المحلي، والصين على صافي

الصادرات. غير أن معالجة هذه الاختلالات يتطلب اتخاذ تدابير على المدى المتوسط بهدف كبح تراكم مواطن الضعف العالمية.



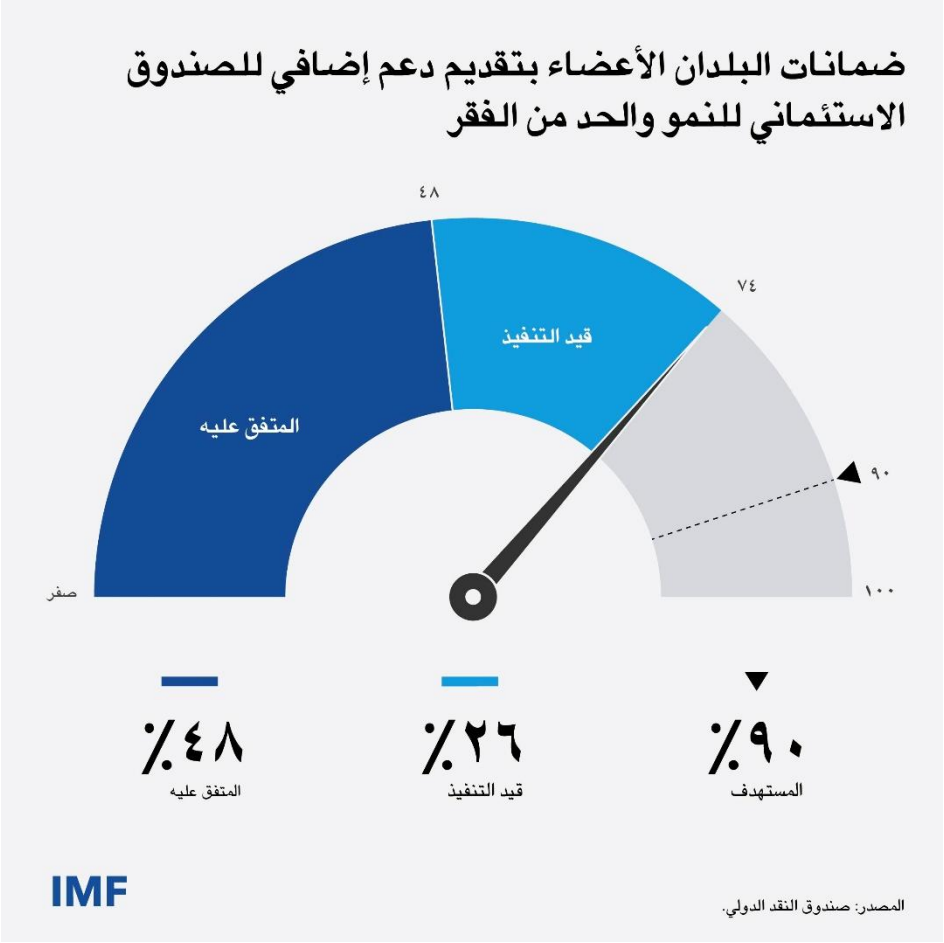
وفي الطريق، قد تتعثر بعض البلدان، وحين يحدث ذلك **نمد لها يد العون.** ويبلغ حاليا مجموع ائتماننا القائم والتزاماتنا غير المسحوبة (شكل رقم ٨) ٢٤٠ مليار دولار،

فيما تبلغ طاقتنا الإقراضية غير المستخدمة نحو ثلاثة أمثال ذلك. أما إقراضنا الميسر، البالغ ٣٦ مليار دولار، فيناهز أربعة أمثال متوسطه التاريخي.



وفي هذا السياق، أتوجه إليكم، بلداننا الأعضاء، **بطلب مهم**.

فقد اتفقنا على أن ضمان الاستدامة الذاتية للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وهو أداتنا الرئيسية للإقراض الميسر، يستلزم **موافقة واسعة** من الأعضاء على إجراء توزيعات من حساب مؤقت (شكل رقم ٩).



وحتى الآن، قدم ٣٩ بلدا ضمانات يبلغ مجموعها نحو ٤٨٪. وأرحب بمساعي بلدان الاتحاد الأوروبي لتقديم

الضمانات اللازمة. فمساهمتها مجتمعة ستتيح لنا بلوغ نسبة ٧٤٪، وستكون عاملا حاسما لنجاح هذا الإطار والوصول إلى الهدف المتفق عليه، وهو ٩٠٪. وأدعو بقية بلداننا الأعضاء إلى تقديم الدعم **لنصل معا إلى خط النهاية.**

وفي الوقت نفسه، أتقدم بخالص الشكر إلى البلدان الأعضاء التي أعلنت بالفعل التزامها بدعم الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وكذلك إلى جميع **الجهات المانحة الداعمة لعملنا في مجال تنمية القدرات.** فخلال اجتماعاتنا السنوية الحالية، نجحنا في حشد تعهدات جديدة لدعم جهود تنمية القدرات تتجاوز ١٠٠ مليون دولار— وهو إنجاز بارز يعادل نحو ربع إنفاقنا السنوي في هذا المجال.

وفي نهاية كلمتي، وبينما أقف هنا في هذا البلد الجميل، لا أجد أبلغ من كلمات **جلالة الملك الراحل بوميبول** لأختتم بها، إذ تذكرنا بأن "المنافع والنتائج الطيبة لا تأتي عفوا،

وإنما تُغرس بذورها، وتتوالى ثمارها، وتترسخ جذورها شيئا فشيئا على مر الزمن".

وهذا هو **جوهر عملنا:** سعي دؤوب للارتقاء بحياة الشعوب، يقتضي وقتا ومثابرة، ويؤتي أفضل ثماره حين نعمل معا. ونحن في صندوق النقد الدولي، جنبا إلى جنب مع بلداننا الأعضاء البالغ عددها ١٩١ بلدا، سنواصل العمل بلا كلل من أجل بلوغ هذه الغاية.

شكرا تايلند، وشكرا لكم جميعا، والآن أحيل الكلمة إلى زميلي العزيز أجاي!